اقتصاد

قروض تشغيلية بسقف ٣ ملايين ليرة وفائدة ١٢ بالمئة من «العقاري» بانتظار الموافقة

محمد راكان مصطفى

انتهت مهلة عشرة الأيام التي منحها وزير المالية إسماعيل إسماعيل للمصارف العامة لإصدار تعليمات وشروط منح القروض التشغيلية، وأصبحت بعض الملفات المطلوبة قيد الدراسة حالياً للتعديل ومن ثم اعتمادها لبدء الإقراض.

وجاء إلزام الوزير المصارف بهذه المهلة بسبب تأخر المصارف في وضع التعليمات التنفيذية لمنح القروض، بعد انقضاء أربعة أشهر على إصدار مجلس النقد والتسليف قراراً السماح للمصارف العامة باستئناف منح القروض التشغيلية قصيرة الأجل لمدة عام واحد بتمويل من مواردها الذاتية لتمويل رأس المال العامل لقطاعات اقتصادية محددة وفق أولويات مرتبطة بالاحتياجات الراهنة والمتمثلة بالقطاع الزراعي وقطاع الإنتاج الصناعي والحرف اليدوية التقليدية.

وبحسب المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» فقد انتهى المصرف العقاري من وضع التعليمات التنفيذية لمنح القروض بانتظار الحصول على موافقة المصرف المركزي، وحسب المعلومات الأولية من المتوقع أن يصل سقف القرض إلى ٣ ملايين ليرة سورية، ونسبة فائدة لا تقل عن ١٢ بالمئة، كما تم الاشتراط لمنح القرض أن تكون الضمانات في مناطق آمنة، وأن تكون ملبية لشروط ضمان المصرف لحقوقه بحيث يمكن إجراء الحجز عليها في حال تأخر المقترض بالسداد.

وبالنسبة للمصرف الصناعي وبناء على مصادر «الوطن» حتى الآن لم يوافق على منح القروض وذلك بسبب ظروف المصرف من نقص سيولة وضخامة ديونه، أما المصرف التجاري فلم يتم الانتهاء بعد من وضع شروط منح القروض والتي من المتوقع أن تصل إلى مليون ليرة سورية.

على حين أن مصرف التسليف انتهى من وضع الشروط ولكن بحسب مصادر «الوطن» لن يستطيع البدء بمنح القروض بسبب انخفاض ما يملكه من السيولة رغم ارتفاع نسبة سيولته بسبب الإيداعات الكبيرة، ما دفعه إلى المطالبة بحل هذه الإشكالية ليتمكن من البدء بمنح القروض.

وكان المصرف الزراعي التعاوني المصرف الوحيد الذي أصدر منذ وقت قريب قراراً استأنف بموجبه تمويل إقراض الغايات الزراعية، بحيث أصبح استئناف التمويل عن طريقة إعادة حسم الإسناد وتجهيزها لدى مصرف سورية المركزي، باعتباره أحد أهم مصادر التمويل لدى المصرف الزراعي التعاوني.

جاء في قرار استئناف التمويل أنه سوف يكون حصراً في المناطق الآمنة لفروع المصرف الزراعي التعاوني التي تتمكن من ممارسة نشاطها الفعلي بشكل طبيعي، على أن يتم تحديد منطقة عمل الفرع الآمنة التي سيتم التمويل فيها من مدير الفرع وعلى مسؤوليته، وذلك للفلاحين غير المدينين بديون مستحقة الأداء، وأن استئناف التمويل تم لغايات خدمة الموسم الزراعي للمحاصيل الرئيسية «القمح والشعير»، إضافة إلى تمويل المحاصيل الطبية والعطرية، على أن يتم التمويل لمستلزمات الإنتاج عينياً من بذار وأسمدة وأكياس فقط، إضافة إلى قروض خدمة محاصيل الخضر «بطاطا» شرط التعاقد مع مؤسسة إكثار البذار ومحاصيل البندورة والكوسا والباذنجان، وتمويل خدمات البيوت البلاستيكية، متضمناً أيضاً منح قروض لشراء الصوص والأعلاف اللازمة لحيوانات التربية وحصراً الأبقار.

يشار إلى أن اتخاذ قرار مجلس النقد والتسليف باستئناف المصارف العامة منح قروض تشغيلية قصيرة الأجل جاء في إطار الجهود المبذولة لدفع وتنمية الاقتصاد الوطني وتسريع حركة العجلة الاقتصادية وتعزيز التعافي الذي بدأ يطال بشكل ملحوظ قطاعات من الاقتصاد الوطني وتأمين التمويل اللازم للمشاريع الإنتاجية خاصة في المناطق الصناعية وتحقيق الاستقرار في القطاع المالي وإعادة تدوير عجلة الإنتاج.

كما أن القرار أتاح للمصارف العامة القيام بإبرام اتفاقيات أصولية لإدارة القروض بين المصارف العامة التي لا تملك السيولة الكافية لمنح القروض الإنتاجية والمصارف الأخرى التي تمتلك سيولة ولا تمتلك الخبرة الكافية بمجال دراسة ومنح ومتابعة تحصيل هذا النوع من القروض على أن يتم تحديد الحقوق والالتزامات وضوابط تحمل المخاطر وتوزيع العوائد الناجمة عن هذه القروض.

٣ مليارات دولار الخسائر المباشرة و٩,٨ غير المباشرة في قطاع الغاز منذ بداية الأزمة

المدير العام لمؤسسة النفط لـ«الوطن»: الوزارة تسعى لإنتاج الغاز بأعلى المعدلات المتاحة

علي محمود سليمان

بيّن مدير عام المؤسسة العامة للنفط علي عباس أن الخسائر المباشرة لقطاع الغاز منذ بداية الأزمة حتى تاريخه تقدر بنحو ٣ مليارات دولار وهي تشمل قيمة المعدات والتجهيزات التي تم تخريبها نتيجة الأعمال الإرهابية وقيمة الغاز المهدور، إضافة إلى تكاليف عقود الحراسة، ومنها نحو ٣٠٠ مليون دولار نتجت عن الاعتداءات منذ بداية العام الحالي ٢٠١٥.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح عباس أن إنتاج الغاز الخام كان قبل الأزمة يقدر بحدود ٣٠ مليون م٣ في اليوم، وقد بدأ بالانخفاض اعتباراً من بدايات النصف الثاني من العام ٢٠١٢، نتيجة الاعتداءات والأعمال التخريبية التي مارستها المجموعات الإرهابية المسلحة مستهدفةً البنى التحتية لمنشآت إنتاج ومعالجة ونقل الغاز، مما تسبب بخسائر مادية مباشرة وغير مباشرة كبيرة.

لافتاً إلى أن الخسائر غير المباشرة قد بلغت نحو ٩,٨ مليارات دولار اعتباراً من بداية الأزمة ولغاية تاريخه، وهي تمثل قيمة منتجات معامل الغاز (غاز نظيف– غاز منزلي– مكثفات) المؤجلة نتيجة الانخفاض الحاصل في الإنتاج بسبب الاعتداءات الإرهابية، علما أن القيمة الإجمالية لخسائر قطاع النفط والغاز المباشرة وغير المباشرة بلغت نحو ٤٨ مليار دولار اعتباراً من بداية الأزمة ولغاية نهاية الشهر الثامن ٢٠١٥.

وأشار عباس إلى أن وزارة النفط تسعى لمواجهة الأخطار التي تتعرض لها معامل الغاز بالعمل على تأمين الحماية الأمنية للمعامل وخطوط النقل من خلال التنسيق مع الجهات العسكرية والأمنية، وفي بعض الحالات يتم إبرام عقود للحماية الأمنية مع شركات الحماية المرخصة، بالإضافة إلى التواصل مع فعاليات مؤثرة من المجتمع الأهلي بهدف إيجاد الحلول المناسبة واتخاذ القرارات الصائبة التي تضمن استمرار العمليات التشغيلية وتنفيذ الصيانات اللازمة للمنشآت التي تتعرض للأعمال التخريبية خلال أقصر فترة زمنية ممكنة، وفي حال تعرض بعض معامل الغاز للتعديات والأخطار فإن الكوادر الوطنية تقوم بالتدخل السريع ومعالجة أي أسباب فنية أو أمنية وفق الظروف السائدة.

وحول خطة العمل لإعادة تأهيل معامل الغاز والنسب التي وصلت إليها أعمال الصيانة فيها، فقد بيّن مدير عام المؤسسة العامة للنفط أن الوزارة تولي أهمية كبيرة في الحفاظ على إنتاج الغاز بأعلى معدلات متاحة، نظراً لدوره كوقود رئيسي في تشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية، ومن هنا فإن كل الأعطال الطارئة والناتجة عن الأعمال الإرهابية يتم العمل على تنفيذ الإصلاحات الإسعافية اللازمة لها بأسرع وقت ممكن لضمان استمرار العمليات الإنتاجية، وعلى أن يتم العودة لاحقاً لإجراء الصيانات المطلوبة وفق المعايير العالمية فور تحسن الظروف الأمنية مع التنويه أنه لا توجد معامل غاز متوقفة حالياً بسبب الأعطال الفنية وإنما يعود التوقف لسيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة عليها.

وأوضح عباس أن إنشاء معامل غاز جديدة في مناطق محددة يرتبط بتحقيق اكتشافات تجارية من الغاز في هذه المناطق، ويتم حالياً تنفيذ أعمال التنقيب والاستكشاف في المناطق الآمنة التي تتمتع بمأمولية غازية جيدة، وإن إقامة معمل غاز جديد يعتمد على اكتشافات إضافية من الغاز، أما بالنسبة لإنشاء معامل غاز بديلة في مناطق آمنة فهذا غير ممكن فنياً واقتصادياً لأن تشغيل أي معمل للغاز يحتاج إلى إنتاج الغاز في الحقل والآبار المحفورة فيه وبالتالي فإن شروط المناطق الآمنة يجب أن تطبق على منابع الغاز قبل المعامل.

وذكر عباس أن الخسائر البشرية للمؤسسة العامة للنفط منذ بداية الأزمة حتى تاريخه قد بلغ ١٠٧ شهداء، وعدد المختطفين ٧٨ عاملاً، في حين تبلغ الإحصاءات الإجمالية لوزارة النفط والثروة والمعدنية لنهاية الشهر السادس من عام ٢٠١٥ كما يلي: عدد الشهداء الإجمالي للوزارة ١٦٣ شهيداً، عدد المصابين ١٥١ مصاباً، عدد المخطوفين ١٢٧ مخطوفاً، علماً أن هناك مخطوفين من العاملين في وزارة النفط قد تم الإفراج عنهم سابقاً.

ضبط ٨٦ مخبزاً متلاعباً بالوزن والسعر

٥٩٥ تاجراً خالفوا قانون التموين في أسبوع واحد

عبد الهادي شباط

كشف مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك باسل طحان لـ«الوطن» أنه تم ضبط ٥٩٥ مخالفة تموينية خلال الأسبوع الماضي قام بها تجار وأصحاب وفعاليات اقتصادية في مختلف المحافظات منها ٤٣ مخالفة جسيمة تضمنت ٢٦ مخالفة للاتجار بمواد مدعومة من الحكومة، مثل الاتجار بالمحروقات والدقيق التمويني وضبط ٧ حالات لبيع مواد منتهية الصلاحية و٨ حالات غش بذات البضاعة والتلاعب بالمواصفات ومخالفين للاتجار بمواد إغاثية، مبيناً أن مثل هذه المخالفات لا تقبل فيها التسوية وفق قانون التموين الجديد حيث تمت إحالة ٩ تجار مخالفين خلال الأسبوع الماضي إلى القضاء الذي سمح له القانون بتجاوز الحكم إما بالغرامة التي تصل في مثل هذه المخالفات إلى مبالغ كبيرة مثل الاتجار بالمواد المدعومة والتي تصل إلى ١,٥ مليون ليرة أو عقوبة الحبس التي يقدرها القاضي المختص.

كما أشار الطحان إلى أنه أيضاً تم سحب ٣٣١ عينة غذائية وغير غذائية من الأسواق والمحال التجارية لتجري دراستها مخبرياً أو سعرياً وتحديد مدى مطابقتها للمواصفات القياسية.

وحول عدد الإغلاقات الإدارية التي تتم بحق المخالفين الذين لا يبادرون إلى تسديد قيمة المخالفات التموينية أوضح أنه تم خلال الأسبوع الماضي إغلاق ٢٨ فعالية ومحلاً تجارياً، مبيناً أن المدة الزمنية لهذه الإغلاقات هي ١٠ أيام ويجوز لصاحب المحل المغلق خلال هذه الفترة المصالحة ودفع الغرامة المالية المترتبة عليه والمحددة بـ٢٥ ألف ليرة ليتم فتح المحل مباشرة والعودة إلى مزاولة عمله.

وفي سياق تكثيف الرقابة على عمل المخابز الحكومية والخاصة كشف أنه تم ضبط ٨٦ مخبزاً مخالفاً وتم تنظيم الضبوط التموينية المناسبة بحقهم والتي تشتمل على تخفيض مخصصات مخابزهم من الدقيق التمويني في المخابز الخاصة في حين يتحمل المخالفة في المخابز الحكومية العامل المسؤول بشكل مباشر عن حدوث المخالفة مثل البيع بسعر زائد من موظف البيع أو التلاعب بالوزن أو البيع بالعدد، وفي هذا السياق نظمت مديرية التجارة الداخلية باللاذقية ٥ ضبوط تموينية بحق عدد من مخابز منطقة جبلة (عين الشرقية) لقيام أصحابها بمخالفة البيع بسعر زائد ونقص في وزن ربطة الخبز وإنتاج خبز غير مطابق للمواصفات وتهريب دقيق تمويني وإحالة المخالف موجوداً للقضاء المختص في حين سجلت تجارة طرطوس تنظيم ١١ ضبطاً معظمها بحق أصحاب مخابز ارتكبوا مخالفات.

وبالعودة إلى مدير حماية المستهلك بالوزارة بين أيضاً أن دوريات حماية المستهلك عملت على ضبط عدة معامل لصناعة المنظفات والحلويات لعدم وجود بطاقة بيان مواصفة وحيازة مواد استهلاكية لا تدخل في نطاق المهنة الاعتيادية، إضافة إلى ضبط مستودع لحيازته دقيقاً تموينياً وإحالة صاحبه على القضاء المختص، وفي سياق زيادة التشدد في الرقابة على الأسواق خلال فترة عيد الأضحى القادم عممت الوزارة أمس على مديرياتها ضرورة تكثيف عمل دوريات حماية المستهلك وحضورها في الأسواق الرئيسية والشعبية ومتابعة الرقابة على إنتاج الخبز لجهة الجودة ومطابقة المواصفات وضرورة اتخاذ العقوبات الرادعة بحق المخالفين وخاصة من يستغلون زيادة الطلب على بعض المواد والمستلزمات في الأعياد ويعمدون إلى الاحتكار ورفع الأسعار.

عشية عيد الأضحى وفرة في المواد وقلة في المشترين

ارتفاع في أسعار الألبسة والحلويات والبن لـ٢٥٠٠ ل.س

دخاخني: ترشيد إجباري بسبب الفارق بين الأسعار والدخول

محمود الصالح

شهدت أسواق دمشق توافراً لمعظم المواد الاستهلاكية والألبسة على مختلف أنواعها وأسعارها وفي جميع المناطق حيث بدأت المحال التجارية في الأسواق الرئيسة وأسواق الأحياء بعرض المنتجات الخاصة بالأعياد وكذلك عرض تشكيلة واسعة من الألبسة.

«الوطن» جالت في أغلب أسواق دمشق ورصدت حركة الشراء عشية عيد الأضحى المبارك، في سوق الصالحية توجد تشكيلات كبيرة من الألبسة ويلاحظ اهتمام بعرض ألبسة الأطفال التي تراوحت أسعارها بين ٦٠٠٠ إلى ١٢٠٠٠ ل.س للطقم والأحذية بين ٢٥٠٠ إلى ٦٠٠٠ ل.س ويلاحظ الاهتمام بعرض ألوان زاهية تجذب الأطفال وفي سوق الحميدية تراوحت الأسعار بين ٥٠٠٠ ل.س و١٠٠٠٠ ل.س لألبسة الأطفال أما الأحذية فهي متقاربة مع أسعار الصالحية وبالنسبة للألبسة الرجالية تتراوح بين ٩٥٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ للطقم الرجالي والفساتين النسائية من ٨٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ ل.س والأحذية بين ٣٥٠٠ إلى ٨٠٠٠ وفي الجسر الأبيض كانت الأسعار أقل من ذلك بقليل حيث تراوحت ألبسة الأطفال بين ٥٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ ل.س والأحذية بين ١٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ ل.س أما بالنسبة للمواد الغذائية فقد تراوحت أسعار الحلويات في منطقة الجسر الأبيض بين ١٠٠٠ إلى ٤٥٠٠ ل.س والسكاكر بين ٥٠٠–١٥٠٠ ل.س والبيتي فور ٨٠٠ ل.س والموالح ٩٠٠ بزر أبيض و٢٥٠٠ مكسرات مشكلة وفي منطقة البزورية انخفضت الأسعار قليلاً حيث يصل كيلو المكسرات إلى ١٥٠٠ ل.س والحلويات المبرومة ٣٥٠٠ ل.س وأم النارين ٢٠٠٠ ل.س ويلاحظ في جميع الأسواق ارتفاع أسعار البن حيث يصل إلى ٢٥٠٠ ل.س في الجسر الأبيض وهناك أنواع عادية في سوق مدحت باشا تصل إلى ١٥٠٠ ل.س بعد أن كان قبل أيام لا يتجاوز ٢٠٠٠ ل.س في أفضل المحال ويبرر التجار هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع صرف الدولار لأن البن مادة مستوردة أما الخضر والفواكه فقد زادت أسعارها منذ أكثر من أسبوعين ولم ترتبط الزيادة بعيد الأضحى حيث وصل سعر كيلو الخيار إلى ٢٥٠ ل.س في الشيخ سعد والباذنجان إلى ١٥٠ والتفاح إلى ٤٠٠ ل.س والموز استقر عند سعر ٣٠٠ ل.س أما اللحوم فقد استقر الفروج المنظف عند سعر ٨٥٠ ل.س ولحم الغنم ٣٠٠٠ ل.س والبقر ٢٥٠٠ ل.س.

رئيس جمعية حماية المستهلك عدنان دخاخني قال: تأثرت الأسواق خلال الأيام الأخيرة بتقلبات أسعار الصرف ما أدى إلى جمود أو ترشيد إجباري في الشراء نتيجة تآكل الكتلة النقدية في الأسعار وأصبح ارتفاع الأسعار بشكل يومي وهذا الارتفاع منه مبرر والكثير منه غير مبرر وهناك جشع من بعض التجار وحاولنا أمس مع الجهات المعنية وضع خطة لوضع حلول إستراتيجية وليس حلولاً آنية من أجل توفير انسياب السلع ويجب أن يستمر تدخل مؤسسات الدولة في توفير المواد الغذائية الأساسية وعدم إعطاء التجار فرصة التلاعب بالأسعار لأن هذه المواد مرتبطة بمعيشة الناس اليومية وهناك تفاوت في الأسعار لنفس المواد بين محل وآخر وهذا غير مبرر وهناك أرباح تصل إلى ٥٠٪ من المنتج إلى المستهلك.

أسعار بيعهما أقل من التكلفة والخاسر هو الفلاح

٣٥٠ ألف طن إنتاج سورية من التفاح و٢٥ ألف طن من العنب

ميليا عبد اللطيف

أكد محمود حبيب حسن رئيس مكتب التسويق والتصنيع في الاتحاد العام للفلاحين أن إنتاج سورية من محصول التفاح لهذا العام بلغ ٣٥٠ ألف طن، وقد انخفض عن العام الماضي ما يقارب ٥٠ ألف طن، مشيراً إلى أن أغلب المحصول تم جنيه وبيعه من قبل المنتجين بأسعار أقل من سعر التكلفة ليبقى الخاسر الأكبر هو الفلاح لأسباب أهمها ارتفاع تكلفة الإنتاج، حيث يباع الكيلو غرام الواحد من المنتج في سوق الهال من ٣٠– ٤٠ ليرة في حين يبيعه التاجر في السوق المحلية للمستهلك بسعر ١٥٠ ليرة، كل ذلك ينعكس سلبا على المستهلك ولاسيما في الظروف المعيشية الصعبة، لافتا إلى انعدام الرقابة التموينية عليها وأن تسويق الجهات المعنية لهذا المنتج شبه معدومة يعزى ذلك إلى عدم اهتمامهم بالفلاح وخاصة بالإنتاج الوطني عموما.

أما ما يتعلق بمحصول العنب فيقول رئيس مكتب التسويق إن الإنتاج الإجمالي بلغ ٢٥ ألف طن لكن لا يوجد أسواق خارجية للتصريف المباشر له، وإن العنب يسوق في السوق الداخلية بأسعار تصل إلى ٧٥ ليرة للكيلو غرام الواحد في سوق الهال في حين يباع في الأسواق للمستهلك بما يزيد على ١٥٠ ليرة، مشيراً إلى أن منتج العنب كان يغطى محليا في السنوات السابقة من قبل معملي العنب العصيري (جندل) في محافظة حمص ومعمل عصائر الريان في السويداء، حيث كانا يستجران نصف كمية الإنتاج والنصف الآخر يستهلك مباشرة في السوق المحلية، إلا أنه منذ سنتين لم يأخذا أي كمية من المنتج وهما الآن متوقفان عن العمل بشكل نهائي، واعتبر أن الفائض من محصول العنب متروك لقدره.

وبين حسن أن وزارة الصناعة كانت سابقا تقوم بوضع تسعيرة لمحصول العنب قبل بداية الموسم وتتعاقد مع الفلاحين المنتجين من خلال جمعياتهم الفلاحية المعنية، أما خلال عامي ٢٠١٤ – ٢٠١٥ فلا دور للوزارة حالياً في هذا الموضوع حيث إن أسعارها خجولة ولم تسوق إلى الآن أي كمية مقنعة، مشدداً على ضرورة أن يكون هناك تعاون لإنشاء مصانع جديدة وإعادة تشغيل المعامل المعطلة لتصريف الفائض من الإنتاج.

دعم حكومي لتسويق التفاح

السويداء-عبير صيموعة

أشار محافظ السويداء الدكتور عاطف النداف في اللقاء الذي ضم اتحاد المصدرين السوريين والمؤسسة العامة للخزن والتسويق ومصدري التفاح في المحافظة أن الهدف من هذا اللقاء إيجاد السبل الكفيلة لدعم الفلاحين في المحافظة في تسويق منتجهم من محصول التفاح مبيناً أنه تم تحديد سعر تسويق منتج التفاح لهذا الموسم لاستلامه من قبل المؤسسة العامة للخزن والتسويق بأسعار مقدارها للكيلو الواحد لصنف ستاركن للنوع الممتاز بـ١٣٠ ليرة وللأول بـ١٢٥ ليرة وللثاني بـ٩٥ ليرة وللثالث بـ٧٠ ليرة وللصنف كولدن بـ١٢٥ ليرة للنوع الممتاز و١٢٠ ليرة للأول و٩٠ ليرة للثاني و٦٥ ليرة للثالث أما الصنف الموشح فتم تحديده بواقع ١٠٠ ليرة للنوع الأول و٨٠ ليرة للنوع الثاني و٦٠ ليرة للنوع الثالث.

ولفت النداف إلى أنه تم التنسيق مع اتحاد المصدرين والمؤسسة العامة للخزن والتسويق لاستجرار مادة التفاح واستلامها من الفلاحين المنتجين في المحافظة بزيادة ٥ ليرات عن السعر المحدد للكيلو الواحد من كل الأصناف والأنواع بما يسهم في دعم الفلاحين.

بدوره بيّن مدير عام المؤسسة العامة للخزن والتسويق حسن مخلوف أن هناك دعماً حكومياً فيما يتعلق بتسويق مادة التفاح وبخاصة من وزارتي الاقتصاد والتجارة الخارجية والتجارة الداخلية وحماية المستهلك مشيراً إلى أن السعر التأشيري لتسويق التفاح كان بمنزلة حماية للمنتج من سمسرة التجار.

من جهته أشار رئيس اتحاد المصدرين السوريين محمد السواح إلى وجود دعم حكومي لتسويق منتج التفاح والكميات مفتوحة للتصدير داعياً الفلاحين المنتجين إلى الالتزام بمعايير الجودة للمنتج وبمسألة التعبئة والتوضيب بما يسهل عملية تصدير المنتج وتسويقه في الأسواق الخارجية.

هذا ودعا المشاركون في الاجتماع إلى دعم سعري لمنتج التفاح وفتح منافذ تسويقية للمنتجات داخل القطر وخارجه وإيجاد أسواق لتصريف المنتجات الزراعية بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وإقامة صناعات غذائية تعتمد على المنتج والتفكير بطرق جديدة لتسويق المنتج الزراعي وتشجيع الصناعات الزراعية للحصول على قيم مضافة.

ويشار إلى أن المساحات المشجرة بأشجار التفاح في المحافظة تبلغ نحو ١٥ ألف هكتار حيث تشكل السويداء ما نسبته ٢٦٪ من إجمالي المساحات المزروعة بالتفاح على مستوى القطر علماً أن الإنتاج للعام الحالي من التفاح في المحافظة تم تقديره بـ٣٨ ألف طن.